CONCOURS CENTRALE•SUPÉLEC

Arabe

MP, PC, PSI, TSI

2022

4 heures Calculatrice interdite

L'usage de tout système électronique ou informatique est interdit dans cette épreuve.

Rédiger en arabe et en 500 mots une synthèse des documents proposés, qui devra obligatoirement comporter un titre. Indiquer avec précision, à la fin du travail, le nombre de mots utilisés (titre inclus), un écart de 10% en plus ou en moins sera accepté.

Ce sujet comporte les documents suivants :

— un article de Wafâ' al-Rayḥân publié sur le site *Mustaqbalât al-Umma* en date du 20 septembre 2019 ;
— un article tiré du site *Bawwâbat Ifrîqyâ al-ikhbâriyya* paru en date du 29 décembre 2021 ;
— un article tiré de la rubrique *Culture* du journal *Al-Sharq al-awsaţ* en date du 31 mai 2016.

L'ordre dans lequel se présentent les documents est arbitraire et ne revêt aucune signification.

واقع الدراسات المستقبلية في العالم العربي

وفاء الريحان

مستقبلات الأمة بتاريخ 20 سبتمبر 2019

أضحت قضية التنبؤ بما سيصبح عليه مصير الإنسان والمجتمعات محور اهتمام الكثيرين، لكونها ذات صلة بالزمن بأبعاده الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل، ومن هنا جاءت أهمية الدراسات المستقبلية التي تساعد على تحديد ملامح الغد، لذا نجد أن معظم دول العالم قد اعتمدت عليها في وضع سياساتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتجنب التغيرات السلبية المتوقع حدوثها لتؤثر على فعالية هذه الخطط والسياسات.

ثمة جدال كبير بين الباحثين حول تحديد الفترة الزمنية التي نشأت فيها الدراسات المستقبلية، إلا أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد ارتفاعا في عدد من الكتابات التي تنتمي لحقل الدراسات المستقبلية، فنجد فرانسيس بيكون يطرح في كتابه "أطلنطا الجديدة" رؤية لمستقبل العالم من خلال تخيله لمجتمع جديد يقوم على أسس علمانية عمادها العلم ويهدف لتحقيق مستويات الرفاهية في كافة نواحي الحياة، إلا أن بدايات هذا العلم ترجع إلى المجتمعات الغربية المعاصرة، والتي اهتمت بالمستقبليات على نحو متزايد وربطته بالاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة والثقافة ليعطي لها صفة الشمولية.

وقسم العلماء تطور الدراسات المستقبلية إلى ثلاث مراحل وهي:

— المرحلة الأولى اليوتوبيا: ترجع إلى رؤية أفلاطون لما يجب أن يكون عليه المجتمع بالمستقبل، والتي قدمها في إطار المدينة الفاضلة التي تقوم على العدالة، ثم ظهرت الفكرة مرة أخرى عندما قدم القديس أوغسطين تصوره للصراع بين مدينة الله ومدينة الإنسان، وتناولها بشكل مغاير أيضاً توماس مور في تصوره للمجتمع المثالي الذي تختفي فيه أشكال العنف والظلم، وبرغم هذه الجهود إلا أن الحديث عن المستقبليات بشكل منهجي يرجع إلى كتابات مفكري القرن التاسع عشر أمثال توماس مالتوس في نظريته عن الكثافة السكانية [...]

— المرحلة الثانية التخطيط: بدأت مع قيام حكومة الاتحاد السوفيتي بإنشاء لجنة لوضع خطة حكومية لتعميم الكهرباء في مختلف أنحاء البلاد، وتزامن ذلك مع قيام مجلة الغد في المملكة المتحدة عام 1938، والتي نادت بأهمية تدشين وزارة للمستقبل في بريطانيا، ثم مع الرؤية التشاؤمية التي اجتاحت العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قل الاهتمام بدراسات المستقبل، إلا أن الفيلسوف الفرنسي غاستون بيرغر قاوم ذلك الوضع وأنشأ المركز الدولي للاستشراف عام 1957 حث فيه الباحثين على رؤية الغد بشكل أكثر تفاؤلاً. ومنذ ذلك الحين حدث تطور نوعي يرجع إلى ما قام به الفرنسي بيرتراند دو جوفينل بالتعاون مع مؤسسة فورد الأمريكية، وأعد مشروع "المستقبلات الممكنة" والذي أكد فيه أن المستقبل ليس قدراً وإنما اختياراً عن طريق التدخل الواعي، ومن هنا بدأ التطور الفعلي في الدراسات المستقبلية، وصاحب ذلك إنشاء الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية عام 1967، مما دفع المؤسسة العسكرية الأمريكية للاهتمام بها وتوظيفها لصالح الأمن القومي الأمريكي.

— المرحلة الثالثة النماذج العالمية: اتسمت هذه المرحلة بالتركيز على مستقبل المجتمع الدولي، والموضوعات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والإرهاب والتدخل الإنساني، وكان من أهم الأفكار التي طُرحت في هذا الصدد، هي تلك التي خرجت عن نادي روما وربطت بين تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل عالمياً وما تفرضه من ضرورة تطوير منهجيات الدراسات المستقبلية لمعرفة تداعيات هذه الظاهرة [...]

استراتيجيات العالم العربي ... هل ستتغير ما بعد كورونا؟

مصطفى قطبي
بوابة إفريقيا الإخبارية بتاريخ 29 ديسمبر 2021

تتردد جملة "ما بعد كورونا" اليوم كثيرا على ألسنة الناس، إلى درجة تشعرك، كأن هناك انتفاضة قادمة سوف تزلزل كل القناعات، وتربك كل الخطط والبرامج، وتزيل من على فوق الأرض كل العقول التي عشش فوقها الجهل والتخلف، وخيمت على مساحات التطور والنمو [...] وبدخول العام 2022 يكون "كوفيد-19" قد دخل عامه الثالث في الكثير من دول العالم، والأكيد أنّ الاقتصاد العربي واجه في عام 2021 العديد من التحديات بسبب استمرار هذه الجائحة، وعدم المساواة في اللقاحات، ولكن مع ظهور متحورات جديدة من فيروس كورونا، ظهر سؤال: هل يغيّر الوباء الجديد طريقة تفكيرنا في الاقتصادات والمجتمعات؟ وكيف سيكون المشهد الاقتصادي العربي العام المقبل؟

في ظل نقص، كي لا أقول انعدام الدراسات الاستشرافية الرصينة عن الوضع العالمي بعامة والعربي بخاصة، بعد كورونا ومتحوراتها، يصعب الخوض في هذا الموضوع الشائك إلا على سبيل التكهن، فقد فوجئت المنطقة العربية في أواخر عام 2019 بتداعيات فيروس "كورونا" المسبب لمرض "كوفيد-19"، وهي مستمرة بأضرارها على الاقتصاد العربي، حيث قدرت خسائر الشركات العربية في رأسمالها السوقي بنحو 420 مليار دولار، وخسارة نحو 40 مليون عربي لوظائفهم مما أسهم في ارتفاع نسبة البطالة. لقد انتشرت جائحة "كوفيد-19" في المنطقة العربية في وقتٍ ترزح فيه الاقتصادات تحت وطأة النزاعات والضغوط المالية المتزايدة، وتواجه البلدان العربية، وفق تقرير اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا) تحديات اجتماعية مثل الفقر الذي تصل نسبته إلى 32 في المائة، ليشمل 116 مليون عربي، وتحدي البطالة التي ترتفع نسبتها إلى 12.5 في المائة، وتوقع التقرير سيناريوهين اقتصاديين، أحدهما متفائل بتحقيق معدل نمو 3.5 في المائة خلال العام الذي نودعه، والثاني أقل تفاؤلاً بأن لا يتجاوز النمو 2.8 في المائة، على أن يتحدد المسار بناءً على قدرة البلدان على مواجهة وباء "كورونا" الذي بسببه خسرت المنطقة نحو 140 مليار دولار في العام 2020، ولوحظ أن توقعات "الإسكوا" قريبة من توقعات صندوق النقد العربي التي أشارت إلى تحقيق نمو 2.8 في المائة في العام الذي نستعد لتوديعه، ونحو 3.6 في المائة في العام المقبل، وذلك في ظل التعافي المرتقب للاقتصاد العالمي، واستمرار السياسات النقدية والمالية التوسعية، والأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها في عددٍ من البلدان العربية، "التيسير النقدي"، حيث بلغت حزمة ضخ السيولة من قبل ثلاثة بلدان خليجية (السعودية وقطر والإمارات) أكثر من 63 مليار دولار، لضمان توافر مستوياتٍ كافية من النقد لدعم التعافي الاقتصادي الذي بدأ بشكلٍ تدريجي في الربع الثالث من العام الماضي.

ويقيناً فقد عجز الساسة والأطباء والعلماء والخبراء المحنكون ومراكز الأبحاث والدراسات واستشراف المستقبل عن الإجابة على أهم سؤال وهو: كيف سيكون العالم العربي ما بعد كورونا ومتحوراتها؟ وعن هذا السؤال يصعب أن نجد إجابة قاطعة وشافية، لأن الأمر يتعلق بالمستقبل من جهة، ولأن ثمة روايات عدة ومتناقضة في تفسير ظهور الفيروس، وكل واحدة من هذه الروايات تصلح أساساً لقراءة المستقبل قراءةً مختلفةً، لكننا يمكن أن نلاحظ في هذا المجال اتجاهين عامين يميل أحدهما إلى تضخيم تداعيات الجائحة وآثارها إلى حد القول بأن العالم سيشهد بعدها تغيرات دراماتيكية تقلبه رأساً على عقب، بينما يميل الاتجاه الثاني إلى التقليل من شأن هذه التغيرات المزعومة وقدرتها على إحداث انقلاب جوهري في النظام العالمي السائد... وما يزيد من صعوبة تصور الوضع العالمي ما بعد كورونا ومتحوراتها، هو أن هذه الأزمة مركبة وذات أبعاد متعددة، سياسية واقتصادية وصحية وفكرية وأخلاقية...

[...]

واقع الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية

الملحق الثقافي

جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 31 مايو 2016

صدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية العدد العشرون من سلسلة "أوراق"، الذي يضم دراسة بعنوان "توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية.. الأهمية والصعوبات والشروط"، للباحث محمد إبراهيم منصور.

[...]

ويقول الكاتب إن الدراسات المستقبلية تحاول أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة والقوى والفواعل الديناميكية المحركة للأحداث.

وتساعد الدراسات المستقبلية على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادرة للتعامل مع المشكلات قبل أن تصير كوارث. وقد ثبت أن كثيرًا من الأزمات القومية كان يمكن بقدر قليل من التفكير والجهود الاستباقية احتواؤها ومنع حدوثها، أو على الأقل التقليل إلى أدنى حد ممكن من آثارها السلبية. كما تعد الدراسات المستقبلية مدخلاً مهمًّا ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمن سيناريوهات ابتكارية تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي، إن للأغراض العسكرية وإدارة الصراعات المسلحة ودراسة مسرح الحرب أو للأغراض المدنية وإدارة المؤسسات والشركات الكبرى المتعددة القوميات

[...]

ويوضح الكاتب أن هناك سمتين تسمان الجهود العربية في مجال الدراسات المستقبلية، الأولى أن هذه الدراسات كانت عملاً مؤسسيًّا اضطلعت به مؤسسات معظمها ينتمي إلى المجتمع المدني وليس الحكومات - إلا فيما ندر - وثانيهما أن تلك الجهود لم تتصف بالمتابعة والتراكم والاستمرار. وبالتالي بدت هذه المحاولات كأنها جزر منعزلة ليس بينها جسور تربط بينها.

ويضيف: "لا يقابل الأهمية المتزايدة للدراسات المستقبلية اهتمام موازٍ وبنفس الدرجة في الوطن العربي". وهناك بلا شك صعوبات منهجية تعترض انتشار ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي، ومنها: صعوبات ناجمة عن غياب الرؤية المستقبلية في بنية العقل العربي، وطغيان النظرة السلبية إلى المستقبل في ثقافتنا العربية، وسيطرة "التابوهات" الموروثة وشيوع أنماط "التفكير داخل الصندوق"، وصعوبات ناجمة عن ضعف الأساس النظري الذي تستند إليه الدراسات المستقبلية في التراث العربي، فالفكر العربي - في صيغته التراثية الموروثة وفي طبعاته المستجدة على السواء - مفتون بإعادة إنتاج الماضي أكثر مما هو مهموم بقراءة المستقبل، أو مشغول بإنتاجه وصناعته.

[...]

وتعاني المجتمعات العربية من غياب الأطر المؤسسية المتخصصة في الدراسات المستقبلية وما هو موجود منها، على ندرته، مشغول بهموم "الحاضر" وقضاياه الضاغطة عن "المستقبل" وقضاياه المؤجلة. بعض هذه المؤسسات يعمل في إطار الجامعات والمعاهد العربية، والبعض الآخر - وهو نادر - يتبع الحكومات، والبعض الثالث مراكز تنتمي إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويعزى غياب هذا النوع من المؤسسات البحثية إلى ضعف "الطلب" على "منتجاتها" من جانب الحكومات والشركات والمؤسسات والبرلمانات وغيرها من دوائر صنع القرار في الوطن العربي. هذا الطلب كان بمثابة القوة المحركة لظهور ونمو مراكز الدراسات المستقبلية في الغرب.

ويرى الكاتب أن هذا الاهتمام المتزايد بالدراسات المستقبلية وانتشار ثقافتها مرهون بتطور الوعي لدى عامة الناس، وبأجندة من الاهتمامات التي تقوي فرص ازدهار تلك الثقافة وذيوعها وتغلغلها في المؤسسات والهيئات، وحتى تصبح ليست فقط "نمط تفكير مجتمعيًا سائدًا" وإنما أيضًا أسلوب حياة قائم. فالاهتمام المتزايد بالدراسات المستقبلية لا يمكن أن يحدث من دون تطور في الوعي لدى عامة الناس، سواء كان ذلك الوعي المستقبلي الحديث في وسائل الإعلام الجماهيري، أو نتيجة لغرس هذا الوعي - على نحو منتظم - عن طريق برامج التعليم في المدارس والجامعات.

وتخلص الدراسة إلى أنه يجب إعادة تأهيل "القوة البحثية العربية" - وهي كبيرة - في اتجاه أنماط البحث والتفكير المستقبلي، وإعداد أجيال جديدة من الباحثين اللازمين لتجديد دماء مراكز البحوث والدراسات العربية، وإعادة تكييف النشاط البحثي لهذه المراكز من الطرق والمناهج التقليدية المحافظة إلى مناهج الدراسات المستقبلية وتقنياتها الابتكارية.

[...]